

# الاقتصاد السياسي للتضخم في العراق

١٩٨٨ - ١٩٩٢

عبد المنعم السيد علي (\*)

هيل عجمي جميل الجابري (\*\*)

## ملخص

**Inflation in Iraq, 1988-1992**  
by Dr. Abdel Moneim Al-Sayed Ali  
& Dr. Hail Ajami Jamil Al-Ganabi

This study deals with the inflation phenomenon experienced by Iraq since 1988, and reaching uncontrollable limits. Consumers prices index was used as an indicator, and other criteria were used to assess it as accurately as possible. These were selected on the basis of their capability to measure the inflationary gap, as indicated by investigating historical experiences of certain European countries exposed to hyper-inflation in post-war periods, and their resemblances to Iraqi conditions. Results were then referred to economic theory, and certain recommendations are made for dealing with the problem in the short run, on the basis of theoretical and comparative studies, allowings for the political nature of the Iraqi case. But the study avoids explicit treatment of political or social aspects, being confined to the boundaries of strict economic analysis.

(\*) أستاذ الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

(\*\*) أستاذ الاقتصاد المساعد، الجامعة المستنصرية، العراق.

## مقدمة

يعاني العراق حالياً - في أواسط عام ١٩٩٢ وابتداء من عام ١٩٨٨ - من تضخم خطير لم يسبق أن مرّ بمثله في تاريخه الحديث. ويهدف البحث إلى بيان طبيعة هذا التضخم ومداه وأسبابه وما يمكن عمله لكبح جماحه والحدّ منه، وربما حتى إيقافه - وهو أمر قد يكون بعيد المنال حالياً - ولذلك فإنّ المعالجات ستكون أنية في مداها، وسياسية واقتصادية في طبيعتها، نظراً للطبيعة السياسية والاقتصادية للتضخم السائد في العراق في الوقت الحاضر.

وقد حاولنا بيان طبيعة هذا التضخم ومداه من خلال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ثم حاولنا قياس حجم الفجوة التضخمية من خلال معايير معينة اجتهدنا في أن تعكس قدر المستطاع حجم تلك الفجوة، بأقصى ما يمكن من الدقة العلمية دون اصدار أية أحكام قيمية بمدى صحتها أو صحة النتائج التي توصلنا إليها - وهو مبدأ التزامنا في ثنايا البحث - وذلك ضمن اجتهاداتنا كالاقتصاديين وليس كباحثين اجتماعيين. ولذلك فإننا لم نبحث آثار التضخم التي أصبحت معروفة لدى القاصي والداني، ولن نختلف في حالة التضخم السائد إلا من حيث مداها وعمقها وسعة انتشارها وحجم ونوع الفئات التي ستعرض لها. وقد حاولنا استقراء الماضي من خلال قراءة تاريخه لما تعرضت له بعض البلدان الأوروبية من تضخم مفرط في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث يتبين لنا مدى التشابه الكبير بين أحداث الماضي هناك ومجريات الحاضر هنا - في العراق - مع الاختلاف في الدرجة وليس في النوع. وحاولنا أن نسهم نظرياً في تحليل واقع التضخم في العراق تحليلاً اقتصادياً معززاً بالنظرية الاقتصادية مما نعتقد أننا قد قدمنا فيه مساهمة متواضعة من خلال اجتهاداتنا العلمية والشخصية.

وسيجري البحث في جزئين: يتم في أولهما بيان طبيعة وأنواع التضخم كمدخل لدراسة التضخم المفرط وخصائصه وتاريخه. ثم انتقلنا في جزء ثانٍ من البحث إلى دراسة التضخم في العراق خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ بالشكل الذي أشرنا إليه أعلاه، مع إجراء تحليل اقتصادي له. وختمنا البحث بكلمة موجزة عن المعالجات المطلوبة على المدى القصير، مؤكداً على الطبيعة السياسية للأزمة الحالية، مما يقتضي بالدرجة الأولى حلاً سياسياً يأخذ بتلاييب الأزمة فيكبح جماحها وينهي آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المدمرة.

## أولاً: معنى وطبيعة وأنواع التضخم

ربما كان التضخم أقدم مشكلة اقتصادية تمّ تشخيصها. ومع ذلك ليس هناك اتفاق عام حول أسبابها ووسائل علاجها. وأفضل تعريف للتضخم هو أنه عملية ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة. ويمكن التعبير عن المعنى نفسه

بالقول إن التضخم هو عملية انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للنقود مما يعني أن للنقود علاقة به لأنها مركزية في عمل الاقتصادات الحديثة. وبهذا المعنى الضيق يرى النقديون أن التضخم هو ظاهرة نقدية - دائماً وفي كل مكان. وقد يكون الارتفاع في الأسعار معتدلاً وتدرجياً، وهو ما يدعى بـ (التضخم الزاحف) الذي يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار لا يتعدى في أقصاه أصابع اليد (أي يقل عن ١٠٪ سنوياً) وذلك حتى خلال فترات يكون فيها النمو في الطلب الكلي معتدلاً. وتبقى الأسعار في مثل هذا التضخم ثابتة نسبياً، ولا يحاول الأفراد أثناءه التخلص من نقودهم لأن سعر الفائدة ليس منخفضاً بما فيه الكفاية لكي يدفعهم إلى ذلك. (أي أن سعر الفائدة الحقيقي الذي يساوي الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم السائد يبقى موجهاً). كما أن التوقعات تكون ثابتة نسبياً، في حين تبقى الانحرافات وعدم الكفاية الاقتصادية معتدلتين عموماً. وقد ساد مثل هذا التضخم في الولايات المتحدة وألمانيا في الستينات والسبعينات<sup>(١)</sup> وفي العراق في الخمسينات والستينات.

كما قد يكون التضخم مكبوتاً Repressed Inflation حين تمنع الأسعار من الارتفاع رغم الحجم الكبير من الطلب الكلي، وذلك من خلال وضع ضوابط، وفرض عمليات تقنين، وتسعير إجباري تحد كلها من الانفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار. ولكن ذلك لن يحول دون قيام الجمهور بتراكم موجودات نقدية ومالية كبيرة يستطيع تحويلها عند الطلب إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق، وبالتالي فإنها تمثل مصدراً مهماً لتضخم كامن قد يجري تنشيطه أو تفعيله عندما تحين الفرصة لذلك.

ثم هناك التضخم الجامح Galloping Inflation الذي يحدث عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع بمعدلات ذات رقمين أو ثلاثة، من فئة الـ ٢٠٪ والـ ١٠٠٪ والـ ٢٠٠٪ سنوياً. وقد حدث ويحدث مثل هذا النوع من التضخم في العديد من دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل اللتين تفوق فيهما معدلات التضخم نسبة الـ ١٠٠٪ سنوياً. ومتى تحكم مثل هذا التضخم في اقتصاد ما فسينشأ عن ذلك تشوهات اقتصادية خطيرة، ويجري تقييس معظم العقود عموماً برقم قياسي للأسعار أو بعملات أجنبية. ولأن النقود تفقد قيمتها الحقيقية بسرعة كبيرة، فإن الأفراد سيتحاشون الاحتفاظ بأرصدة نقدية إلا ضمن الحد الأدنى اللازم لتدوير معاملاتهم اليومية. كما تتلاشى الأسواق المالية، ويجري تخصيص الأموال تقنياً وليس من خلال أسعار الفائدة. ويقوم الأفراد باختزان السلع ويشترون العقارات ولا يقرضون شيئاً من أموالهم بأسعار فائدة حقيقية سالبة<sup>(٢)</sup> - حيث تفوق معدلات التضخم أسعار الفائدة السائدة - كما حدث في العراق منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات وفي تركيا في عقد الثمانينات.

(١) P.A. Samuelson And W.A. Nordhaus, *Economics*, (N.Y. McGraw Hill Book Co., 12th, Ed., 1985). pp.229-230.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

وهناك التضخم المفرط Hyperinflation الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود، أو تكاد، عن العمل كمستودع للقيمة أو كأداة للادخار، فإذا استمر ذلك فإنه قد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي ومعه الوحدة النقدية كوسيلة تقويم - وربما حتى كوسيلة مبادلة ودفن، كما حدث في ألمانيا والنمسا وروسيا وبولنده في العشرينات، بعد الحرب العالمية الأولى، وفي هنغاريا واليونان في الأربعينات في نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي حالات اقترنت بالحروب والأزمات الاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي.

### التضخم المفرط

سنكسر دراستنا لحالة التضخم السائدة في العراق حالياً، وهي حالة تضخم مفرط لا ريب فيه. فما هي طبيعة هذا الوباء الخطير؟

عرّف CaGan الاقتصادي الأمريكي المعروف في بحثه الشهير عن الموضوع<sup>(٣)</sup> «التضخم المفرط» بأنه الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدل يتعدى الـ ٥٠٪ شهرياً والـ ١٠٠٠٪ سنوياً. فقد ارتفع مستوى الأسعار في ألمانيا عام ١٩٢٣ حوالي ١,٣ تريليون مرة (أي  $1,3 \times 10^{12}$ )، مما يعني أن الأسعار كانت ترتفع بمعدل يصل إلى حوالي ٨٪ يومياً، أو ١٠٠٠٪ شهرياً. وقد كان يتم دفع الأجور مرة واحدة على الأقل يومياً لكي يستطيع العمال التسوق قبل أن ترتفع الأسعار مرة أخرى. وكانت الأسعار تتغير أحياناً خلال فترة تناول وجبات الطعام<sup>(٤)</sup>.

ولعل الملح الرئيسي للتضخم المفرط، هو حالة التوقعات حول الأسعار المستقبلية، التي تدفع الأفراد نحو شراء السلع بهدف التخزين والاستعمال مستقبلاً. كما تدفع المنتجين إلى حجب السلع عن السوق وإنتاجها لأغراض التخزين وليس لغرض البيع العاجل. وهكذا كلما كانت الزيادات المتوقعة في الأسعار أكبر، اتسعت الفجوة بين حجم السلع المطلوبة وحجم المعروض منها، مما ينتج عنه طلب فائض يزيد بدوره من أرباح البائعين وبالتالي من الأسعار والأجور. ولكي يمكن لمعدل الارتفاع في الأسعار أن يولد تضخماً مفرطاً، يجب أن يتوفر شرطان<sup>(٥)</sup>:

**الأول:** أن يستمر مستوى الأسعار المتوقع في تجاوز المستوى الفعلي للأسعار لفترة طويلة - لأنه متى توقع البعض أن تبقى الأسعار ثابتة، فإن الضغط على الأسعار

(٣) P. CaGan, «The Monetary Dynamics of Hyperinflation» in: M. Frieiman, (Ed.), *Studies in the Quantity Theory of Money*. (Chicago: The University of Chicago Press, 1954). P.26.

(٤) G.G Kaufman, *Money, Financial System and The Economy*, (Boston: Houghton Mifflin Co., 1981). P.55.

(٥) R.J. BaLL, *Inflation and The Theory of Money*, (London: George Allen and Unwin Ltd., 1964). P.261.

سيتناقص. فإذا ألحقت الأسعار الفعلية بالتوقعات، فإن العملية ستميل في النهاية نحو الاستقرار. وإذا لم تنته العملية إلى الاستقرار فإن من المحتمل أن ينتهي الأمر إلى انهيار تام في العملة.

**الثاني:** انه لا يمكن استمرار التضخم المفرط دون زيادات كبيرة جداً في كمية النقود. وقد يتأصل التضخم المفرط في توسيع غير طبيعي في كمية النقود، أو في تحول تلقائي في التوقعات، وزيادة تالية في عرض النقد. والحالة الأولى هي حالة نموذجية تحدث في حالات الحروب والاضطرابات السياسية، تنبع فيها الزيادة في كمية النقود من حاجة الحكومات إلى الحصول على موارد حقيقية.

في هذه الحالة تكون العلاقة بين التوسع في عرض النقد والطلب على السلع بسيطة ومباشرة. وتتم الزيادة في عرض النقد في التحليل التقليدي من خلال بيع السندات في السوق المفتوحة. ولكن في الحالة موضوع البحث، ليس هناك مثل هذه الخطوة الوسيطة. بل تلجأ الحكومات مباشرة إلى طبع النقود وإصدارها، وبالتالي زيادة عرض النقد. فتكون النتيجة أن هذه الزيادة تمارس ضغطاً مباشراً وأنيماً على الطلب على الموارد فتؤدي بالتالي إلى ارتفاع في أسعارها.

أما في الحالة الثانية، حالة التوقعات، فسينتج عن التغير في توقعات الأسعار على المدى القصير طلب فائض. ومن خلال توقعات الأرباح المتزايدة تتزايد الأسعار والدخول. وباستمرار هذه العملية، تصبح الحكومة غير قادرة على مواجهة متطلباتها المالية من خلال إيراداتها الضريبية بسرعة كافية، ولا من خلال الاقتراض، لأن الارتفاع المتوقع في الأسعار يقلل من رغبة الجمهور بالاحتفاظ بالتزامات ذات فوائد حقيقية ثابتة كالمستندات التي تصدرها الحكومة وتبيعها إلى الجمهور. لذا، لكي يمكن تمويل هذه المتطلبات، يجري التوسع في عرض النقد، مما يؤكد مصداقية توقعات الأسعار لدى الجمهور<sup>(١)</sup>.

هذا ومن السهولة تبرير تزامن الحروب والاضطرابات السياسية مع التضخم المفرط. فمتطلبات الحرب تستوجب نسبة كبيرة من موارد القطر الاقتصادية وتكريسها لانتاج لا يشبع الاستهلاك ولا يضيف إلى وسائل إنتاج السلع الاستهلاك، مما ينتج عنه شح سلعي، مقارنة بمستوى المعيشة السائد، مما يمارس بالتالي تأثيراً رئيسياً على توقعات الأسعار. وهكذا يشح، بشكل غير اعتيادي، عرض المتطلبات الأساسية للمعيشة، مثل المواد الغذائية التي تكون أسعارها عادة مرنة نسبياً، مما يضاعف من قيمتها سريعاً. وفي النهاية، قد تصاحب البطالة مستوى أسعار متزايداً بسرعة، لأن أعقاب الحروب تشهد غالباً تحولات في الانتاج واضطراباً تنظيمياً في التجارة مع تحول الطلب على الموارد لمواجهة الجهود الحربية.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

وهكذا يرتبط التضخم المفرط بزيادات غير طبيعية في عرض النقد، وانخفاضات غير اعتيادية في عرض السلع، مما يؤثر على حالة التوقعات حول الأسعار، فيضع بذلك أساساً لتضخم لولبي مفرط. هنا لا يستمر عرض النقد في لعب دور المساعد الذي يعزى إليه في النموذج الأساسي للتضخم، ذلك لأن علاقته بالطلب على الموارد، من خلال الانفاق الحكومي، تصبح مباشرة وأنية. فالارتفاع الحاد في الأسعار الذي يؤدي إليه ذلك في المدى القصير، يؤثر في رغبة الجمهور بالاحتفاظ بالنقد ويزيد من طلبهم على الموجودات الحقيقية لتخدم كخزين قيمة بدلاً عن النقود، ذلك أن الزيادات المتوقعة في الأسعار تصبح من العظم بحيث تنهي دور النقود كمستودع للقيم، وفي بعض الحالات المتطرفة قد تتوقف النقود حتى عن العمل كوسيلة تداول، كما حدث فعلاً في ألمانيا الغربية بعد عام ١٩٤٥ عندما استعملت السجائر كنقود<sup>(٧)</sup>.

ومن خصائص التضخم المفرط أن سرعة التداول النقدية انخفضت في الواقع خلال المراحل الأولى من التضخم الذي حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى في عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٣ اعتقاداً من الجمهور بالعودة سريعاً إلى الأسعار السابقة، لذلك تمسكوا بالعملة توقعاً لانخفاض الأسعار.

وقد ساعد انخفاض سرعة التداول وتدهور القيمة الشرائية للعملة، إلى تصاعد طبع العملة من قبل الحكومة، فتزايد عرض النقد وتصاعد الارتفاع في الأسعار، فأدى ذلك إلى فقدان النقود لقيمتها كوسيلة تبادل وكمقياس للقيمة. وهكذا قاد ذلك إلى إجراء التقويم بعملات أجنبية<sup>(٨)</sup>.

ومن الخصائص الأخرى لفترات التضخم المفرط أن النسبة بين الرقم القياسي للأسعار (س) والرقم القياسي لكمية النقود (ن)، أي  $\frac{س}{ن}$ ، تميل إلى الارتفاع - أي عكس ذلك، إلى انخفاض معكوس هذه النسبة  $(\frac{ن}{س})$  التي تمثل القيمة الحقيقية للنقود - أي الأرصد النقدية الحقيقية. فقد وصلت النسبة  $(\frac{س}{ن})$  في ألمانيا خلال عام ١٩٢٢ إلى ١,٤، وفي اليونان خلال عام ١٩٤٢ إلى ١٣٠ فانخفضت بالتالي القيمة الحقيقية للنقود  $(\frac{ن}{س})$  إلى ٠,٠٣ في الأولى وإلى ٠,٠٠٦٩ في الثانية<sup>(٩)</sup> (انظر الجدول التالي رقم (١)). وقد حدث الشيء نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الأهلية في ستينات القرن الماضي، إذ زادت الاسعار بسرعة أكبر بكثير من السرعة التي زاد بها عرض النقد. ففي الفترة ما بين الفصل الأول من عام ١٨٦١ وأوائل عام ١٨٦٤ زاد عرض النقد (١١)

(٧) المصدر نفسه.

(٨) M.L. Burstein, Money, (Cambridge, Mass: Shenkman Publishing Co., 1963). P.462.

(٩) CaGan, Op. Cit., P.26.

ضعفاً بينما زادت الأسعار بمقدار (٢٨) مرة، وانخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية بنسبة ٤٦٪ (٥).

### جدول رقم (١)

خصائص التضخم المفرط في ألمانيا (أب ١٩٢٢ - تشرين الثاني ١٩٢٣)،  
واليونان (تشرين الثاني ١٩٤٣ - تشرين الثاني ١٩٤٤)،  
وهنغاريا (أب ١٩٤٥ - تموز ١٩٤٦)

هنغاريا	اليونان	ألمانيا	
			(١) عدد أشهر التضخم المفرط
١٢	١٣	١٦	(٢) نسبة الأسعار في الشهر الأخير إلى الأسعار في الشهر الأول
٢٧١٠×٣,٨١	٨١٠×٤,٧	١١٠×١,٠٢	(٣) نسبة العملة في التداول في الشهر الأول إلى العملة في التداول في الشهر الأخير
٢٥١٠×١,١٩	٦١٠×٦,٢	٩١٠×٧,٣٢	(٤) نسبة ٢ إلى ٣
٣٢٠	١٣٠	١,٤	(٥) معدل الارتفاع في الأسعار شهرياً (%)
١٩٨٠٠	٣٦٥	٣٢٢	(٦) معدل الزيادة في العملة شهرياً (%)
٢٢٠٠ (بما فيها الودائع المصرفية)	٢٢٠	٣١٤	(٧) نسبة ٥ إلى ٦
١٦٢	١,٦٦	١,٠٣	(٨) أكبر ارتفاع شهري في الأسعار (%)
٥١٠×٤١,٩	٦١٠×٨٥,٥	٣١٠×٣٢,٤	(٩) التغير في العملة في الشهر المذكور في (٨) (%)
٥١٠×١,٠٣	٣١٠×٧٣,٩	٣١٠×١,٣	(١٠) نسبة ٨ إلى ٩
٤٠,٧	١١٦٠	٢٤,٩	(١١) أدنى نسبة للقيمة الحقيقية للعملة في نهاية الشهر إلى قيمتها الحقيقية في أول الشهر
٠,٠٠٣١ (بما فيها الودائع المصرفية)	٠,٠٠٥٩	٠,٠٣	

المصدر: CaGan, Op. Cit., Table 1, p.26.

ويرى CaGan أن الكلفة الوحيدة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية - والتي يبدو أنها تتقلب على مدى واسع يكفي لأن يكون سبباً للتغيرات القاسمة في الأرصدة النقدية الحقيقية خلال التضخم المفرط - هي معدل الاندثار في قيمة النقود، أو ما يوازي ذلك، معدل التغير في الأسعار. وتتضمن هذه المشاهدة الفرضية القائلة بأن التغير في الأرصدة النقدية الحقيقية أثناء التضخم المفرط ينتج عن التغيرات في المعدل المتوقع للتغير في الأسعار<sup>(١٠)</sup>.

ومن المعلوم أن CaGan، صاحب أهم وأول دراسة منتظمة لعلما حول التضخم المفرط،

Burstein, Op. Cit., P.465.

(١٠)

CaGan, Op. Cit., PP.86-88.

(١١)

هو اقتصادي ينتمي إلى مجموعة (المدرسة النقودية) The Monetarist School التي تعزو للنقود الأهمية الأولى والأكبر في التأثير على المستوى العام للأسعار. ولذا فإنه ينتقد النظريات الأخرى التي تحاول تفسير التضخم المفرط بعوامل نقدية أخرى من غير عرض النقد، من مثل سعر الصرف الأجنبي، والعوامل الحقيقية كالاستخدام والانتاج والدخل الحقيقي وهيكل نقابات العمال ومعدل ومدى تكوين رأس المال... وغيرها أيضاً من مثل نظرية (لولب الكلفة - السعر The Cost-price Spiral التي تستمد مفاهيمها وإطارها العام من نظرية الدخل والاستخدام. هذه النظريات تفترض أن الارتفاع في الأسعار ينتج عن الارتفاعات في الأجور وفي أسعار السلع المستوردة، ويسبق الزيادات في كمية النقود. هذا في حين تشير دراسته إلى تتال معاكس Opposite Sequence وإلى أن الارتفاعات المتطرفة في الأسعار تعتمد كلياً تقريباً على التغيرات في كمية النقود. ومن مضامين ذلك أن الارتفاع في الأجور والانخفاض في سعر الصرف الأجنبي أثناء التضخم المفرط هي نتائج للارتفاع في الأسعار، وأن التغيرات المتطرفة في فترة زمنية قصيرة في أسعار الصرف تعكس بشكل رئيس التقلبات في القيمة الحقيقية للعملة. وعليه فإن النظرية اللولبية لتضخم التكاليف - الأسعار تضع توكيداً على العوامل الخطأ. فالتضخم المفرط، على الأقل - أي من بين الأنواع الأخرى من التضخم - يمكن تفسيره كلياً تقريباً في إطار الطلب على النقود. ففي حين يمكن للسلطات النقدية أن تستسلم للضغوط لتعزيم زيادات الأجور، كما تفترض النظرية اللولبية، فإن هذه السلطات تأخذ في اعتبارها عوامل أخرى من أهمها الإيراد الذي يخلقه الإصدار النقدي. فالتحليل الأدق حول محددات عرض النقد يذهب إلى مدى أبعد من مجرد المحاسبة الميكانيكية للعملية التضخمية متضمناً دوافع الحكومات التي تضم في النهاية، سلطة الإصدار النقدي<sup>(١٧)</sup>. ولبيان مدى التضخم المفرط الذي حدث في بعض الأقطار الأوروبية خلال فترات زمنية مختلفة، فقد اخترنا ثلاثة من هذه الأقطار وهي:

ألمانيا للفترة أب ١٩٢٢ - تشرين الثاني ١٩٢٣، واليونان للفترة تشرين الثاني ١٩٤٣ - تشرين الثاني ١٩٤٤، وهنغاريا للفترة أب ١٩٤٥ - تموز ١٩٤٦، حيث يوضح الجدول السابق بعضاً من الحقائق المذهلة حول ما حدث فيها من تضخم مفرط خلال الفترات المذكورة. وهو أمر يختلف تماماً، وكما سنرى، عن طبيعة ومدى التضخم الذي حدث في العراق بين أب ١٩٩٠ وحتى أواسط ١٩٩٢.

وتثبت الأرقام الواردة في الجدول الخصائص التي أشار إليها CaGan وغيره حول التضخم المفرط ومن أهمها أن معدلات الارتفاع في الأسعار قد فاقت دائماً معدلات الزيادة في العملة، مما يؤيد ما ذهب إليه من أهمية التوقعات في التأثير في معدلات التضخم مما يجعلها تميل إلى أن تسبق معدلات النمو النقدي، وبنسب فائقة أحياناً. كما توضح الأرقام مدى التدهور الذي يحدث في القيمة الحقيقية للعملة مما يدفع الأفراد للتخلص منها

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩١.



والتوجه نحو الموجودات المادية، كالعقارات والذهب بالإضافة إلى الهروب نحو العملات الأجنبية كمستودع للقيم وكوسائل للاكتناز أو الادخار.

## ثانياً: طبيعة وقياس وحجم التضخم

### في العراق (١٩٨٨ - ١٩٩٢)

شهد العراق في عقد الستينات تضخماً معتدلاً بحدود ٥٪ سنوياً، بدأ يتصاعد تدريجياً باتجاه نهاية العقد وبدأ عقد السبعينات حتى وصل إلى أكثر من ٦٪ عام ١٩٧٢، مما يمكن معه القول ان تلك الفترة تميزت باستقرار نسبي في الأسعار<sup>(١٣)</sup> وذلك حتى عام ١٩٧٤ ومنذ عام ١٩٧٥ فما بعدها بدأت الاسعار بالارتفاع بوتائر أعلى بكثير وبمعدلات تزيد على أصابع اليد تراوحت بين ١٨٪ في ذلك العام و ٦٨,١٪ عام ١٩٧٩ وذلك بأسعار عام ١٩٧٣ بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق، هذا رغم التدخل الحكومي الواسع في الاقتصاد من خلال التسعير الإجمالي والدعم الواسع للأسعار<sup>(١٤)</sup>. واستمر معدل التضخم في الارتفاع حتى وصل عام ١٩٨٠ إلى ٩٥,٣٪ ثم قفز عام ١٩٨١ إلى ١٣٩٪. وابتداء من عام ١٩٨٠ دخل العراق فترة حرب الثماني سنوات مع إيران، وهي فترة تصاعدت فيها معدلات التضخم بدرجة أكبر حتى وصلت في نهاية الفترة (عام ١٩٨٨) إلى ٣٦٨,٨٪<sup>(١٥)</sup>. وقد لعبت الحرب المذكورة دوراً رئيسياً في ذلك إذ إن جزءاً كبيراً من الإنتاج القومي ومن الاستيرادات قد تم تكريسه لأغراض الحرب فكان طبيعياً أن ينعكس ذلك في ارتفاعات متوالية في الأسعار. وهكذا يمكن القول أن العراق قد دخل فترة التضخم الجامح الذي تعدت معدلاته الـ ٢٠٪ منذ عام ١٩٧٦، وتفاقت معدلاته خلال الحرب المذكورة حتى بدأ يزيد عن الـ ١٠٠٪ منذ عام ١٩٨١ ومن ثم وصل في نهاية عقد الثمانينات (١٩٨٩) إلى ما يزيد عن ٣٩٨,٢٪<sup>(١٦)</sup>.

إلا أن الفترة التي تلت أحداث عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١، والاعتداء الثلاثيني على العراق، قد شهدت فرض حصار اقتصادي محكم عليه وممارسة مقاطعة تجارية شاملة ضده، إضافة إلى أعباء الحرب والتدمير والتخريب اللذين أصابا منشآته الاقتصادية والإنتاجية والعلمية، أعباء جديدة تمثلت بانقطاع تصدير النفط وتوقف الاستيرادات عملياً، وإيقاف كل أنواع التعامل معه، ومنع الدواء والغذاء عن شعبه وتدمير مخزونه السلعي - مما خلق

(١٣) انظر: عبد المنعم السيد علي، «الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في العراق، ١٩٦٥ - ١٩٧٦»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٤، السنة ٤، ١٩٨٠، ص ١٩ - ٢١.

(١٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تطور أسعار المستهلك للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ وعلاقتها بالإنفاق الاستهلاكي للفرد في العراق، آب ١٩٨٩، الجدول رقم ١٣، ص ١٨.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

شحاً سلعياً واسعاً بقي العراق يعاني منه منذ آب ١٩٩٠ إلى حين كتابة هذه السطور أواسط عام ١٩٩٢. وقد كان طبيعياً أن ينتج عن ذلك ارتفاعات حادة في الأسعار انعكست في تضخم مفرط وشديد لم يسبق للعراق أن مر بمثله في تاريخه الحديث، وهو شبيه بما حصل في ألمانيا عام ١٩٢٣ ولكنه أقل نسبياً، إذ، وكما سبقت الإشارة إليه، وصل معدل التضخم هناك في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ إلى ٣٢٢٪ شهرياً، ووصل في تشرين الأول ١٩٢٣ إلى أكثر من ٢٩٠٠٠٪ أي أن ما كانت كلفته ديناراً في أول الشهر، وصلت كلفته في نهاية الشهر إلى ٢٩٠ ديناراً. وقد كان السبب الأساسي في ذلك هو التمويل المصرفي للانفاق الحكومي - خاصة الاقتراض من البنك المركزي. وهو ما يحدث في العراق كذلك حالياً من حيث تمويل العجز في الميزانية العامة للحكومة، إذ أنه يتم في معظمه إن لم يكن في كله، خاصة بعد توقف تصدير النفط وتدهور الإيرادات السيادية للحكومة، منذ بدء أزمة الخليج حتى الآن.

والتساؤلات الأساسية التي يثيرها هذا البحث والتي سنحاول الإجابة عنها تتلخص فيما يلي:

- (١) كم هي معدلات التضخم المتحققة في العراق بين عامي ١٩٨٨ - ١٩٩٢؟
- (٢) ما هي مؤشرات هذا التضخم؟
- (٣) كم هو حجم الفجوة التضخمية في العراق خلال تلك الفترة؟
- (٤) ما هي بالتالي طبيعة هذا التضخم؟ هل هو تضخم جامح أم تضخم مفرط؟
- (٥) التحليل الاقتصادي للتضخم المذكور؟ ما هي أسبابه؟
- (٦) وأخيراً هل لهذا التضخم من علاج يمكن أن يوقفه أو يخفف منه أو يعكسه؟

### قياس معدلات التضخم في العراق ١٩٨٨ - ١٩٩٢

تعكس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التطورات التي تطرأ على القوة الشرائية لحائزي النقود، وتضم مجموعة واسعة من بنود الانفاق على السلع والخدمات الضرورية، ممثلة بذلك تكاليف المعيشة لأنها تشتمل على مجموعة النفقات المهمة الداخلة في سلة الاستهلاك الضروري لمعيشة الأفراد، وبذلك يعتبر هذا الرقم مؤشراً مهماً لقياس التضخم لأنه يكشف مدى التدهور في القوة الشرائية للنقود، مع كل التحفظات التي يمكن أن ترد عليه من حيث مدى الدقة في اختيار سنة الأساس، والأوزان المعطاة لمكونات الرقم القياسي، وطول الفترة الزمنية بين سنة الأساس والسنة المراد قياس الأسعار فيها.

وعند تحليلنا للأرقام القياسية لأسعار المستهلك، سنركز على فترة الثمانينات (بأسعار عام ١٩٧٣) وعلى الفترة الأحدث في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات (١٩٩٠ - ١٩٩٢)

بأسعار عام ١٩٨٨، وهي الفترة التي شهدت انفجاراً تضخمياً واسعاً ومستمراً ترك آثاراً ثقيلة على المستهلكين، وبشكل خاص منهم ذوي المعاشات والدخول المحدودة.

فقد قفز الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار ١٩٧٣) من ١٩٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٣٤,٥٪ عام ١٩٨٥، وواصل ارتفاعه حتى بلغ ٧٥٥,٧٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٤٦٨,٨٪ عام ١٩٨٨. وكان الارتفاع الكبير في الأسعار من نصيب السلع الغذائية، حيث وصل الرقم القياسي لأسعار هذه السلع إلى ٤٣٣٪ عام ١٩٨٧ وإلى ٩٤٢,٥٪ عام ١٩٩٠. وتعكس هذه الأرقام المرتفعة التي شهدتها فترة الثمانينات وضعاً اقتصادياً ساد في تلك الفترة تميز بإنفاق حكومي واسع، وإنفاق استهلاكي أسري كبير، وبتباطؤ في معدلات الانتاج، وتوجيه أجزاء مهمة من الموارد الاقتصادية للدولة نحو تمويل النفقات الدفاعية والأمنية أثناء الحرب العراقية - الإيرانية.

ونظراً لارتفاع الوزن النسبي للمواد الغذائية في بنود الإنفاق الكلي، حيث يصل إلى النصف تقريباً (٤٨)٪<sup>(١٧)</sup>، فإن ارتفاع أسعار هذه المواد كان مسؤولاً عن أكثر من ٥٠٪ من حجم التضخم في أسعار المستهلك.

فقد وصل الرقم القياسي لأسعار معظم هذه السلع بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٨ إلى أكثر من ١٠٠٠٪، مما يمكن معه تفسير ظاهرة تقادم الضغوط التضخمية خلال هذه الفترة على أساس هيكلية، حيث تنعكس الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الغذائية في ارتفاعات مقابلة في أسعار السلع الأخرى على اختلافها بصورة متتابعة وتراكمية.

### ثالثاً: تقدير الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي

سنستعمل في تقدير هذه الفجوة التضخمية خلال الفترة موضوع البحث معيارين، أولهما نقدي وثانيهما إنفاقي.

١ - المعيار النقدي: يربط هذا المعيار بين ثلاثة متغيرات هي:

(أ) معدل التضخم (gp).

(ب) معدل النمو النقدي (gm).

(ج) معدل النمو الاقتصادي (gy).

مع تقدير المرونة الداخلية للطلب على النقود (h) كثابت.

(١٧) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأسعار والاحصاءات المالية، العدد ٨١،

١٩٨٩، ص ١٨.

ويمكن قياس الفجوة التضخمية بموجب هذا المعيار واستناداً إلى هذه المتغيرات حسب المعادلة التالية<sup>(١٨)</sup>:

$$gp = gm - hgy$$

حيث يتحدد معدل التضخم بالفرق بين معدل النمو النقدي ومعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في ظل مرونة دخلية معينة للطلب على النقود (h).

لقد نما عرض النقد في العراق خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بمعدلات متناقصة بدأت تتزايد وبشكل كبير منذ عام ١٩٨٥ حتى وقت كتابة هذه السطور (أواسط عام ١٩٩٢). ففي حين بلغ هذا المعدل ٥٠٪ عام ١٩٨١ فإنه انخفض تدريجياً إلى ٥٪ عام ١٩٨٥، ومن ثم عاد إلى الارتفاع منذ عام ١٩٨٦ وبمعدلات عالية يقدر أنها بلغت، كمعدل عام، وللفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩، ٢١٪ سنوياً. ولا بد أن هذا المعدل قد زاد من جديد، وبدرجة عالية منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن بحيث يمكن تقديره بحدود ٢٥٪ - ٣٠٪<sup>(١٩)</sup>.

ويرتبط هذا النمو الواسع في عرض النقد بشكل أساسي بالتوسع الكبير في الائتمان الحكومي المقدم من قبل الجهاز المصرفي، المركزي والتجاري، وذلك لتمويل العجز المالي الحكومي الواسع والمتواصل منذ أوائل الثمانينات، والذي تزايد بدرجة فائقة في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات، بشكل حوالات خزينية استوعبها كل من البنك المركزي والمصارف التجارية فتوسعت بذلك قاعدة النقد الأساس نتيجة الإصدار النقدي المتواصل، خاصة بعد أن توقف تصدير النفط وتضاءلت الاحتياطيات الأجنبية، وجمد ما تبقى لدى العراق منها في الخارج وشحت موارد القطر المالية وإيرادات الحكومة الاعتيادية مما اضطرها إلى الاستدانة داخلياً، فكان الجهاز المصرفي أسهل طريق تسلكه وأرخص باب تطرقه، مما أدى إلى تراكم دين داخلي كبير، وإلى خلق سيولة نقدية فائقة وعرض نقدي مفرط في ظل إنفاق حكومي كبير ومتزايد اقتضته الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق زائداً متطلبات الإنفاق الاجتماعي.

إن لجوء الدول المختلفة إلى العجز المالي لتمويل نفقاتها المتزايدة غدا بعد الحرب العالمية الثانية أمراً معتاداً. غير أن الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك، والطريقة التي يتم فيها تمويل ذلك العجز، قد تختلف من بلد لآخر. فتمويل العجز قد يترتب عليه زيادة في النشاط الاقتصادي وتوسع في الانتاج والاستخدام، إذا كان الاقتصاد يتمتع بطاقة انتاجية فائضة. غير أن سياسة العجز الممول مصرفياً، مركزياً أو تجارياً، من دون وضع حدود لها،

(١٨) انظر في ذلك دراسة قيمة ومناقشة واسعة في:

R. Dornbusch & S. Fischer, *Macroeconomics*, (Tokyo: McGraw Hill International Book Co., 3rd, ed., 1984), CH.15.

(١٩) استندنا في ذلك إلى معلومات احصائية، صادرة عن البنك المركزي العراقي للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥. أما بعد ذلك فالأرقام تستند إلى تقديرات شخصية مبنية على تجارب العراق النقدية خلال النصف الأول من عقد الثمانينات.

تترك بالقطع آثاراً سلبية واسعة جداً في بلد، كالعراق، يتعرض لحصار اقتصادي محكم، فلا تتوفر فيه بالتالي مستلزمات إنتاج كافية تدفع باتجاه نشاط اقتصادي متزايد أو معدل نمو اقتصادي إيجابي. لذلك سيكون الأثر الوحيد الذي تتركه مثل هذه السياسة هو وضخ نقدي كبير، مع ما ينتج عن ذلك من ارتفاعات كبيرة في الأسعار.

وتشير التجربة الطويلة للتضخم في العالم إلى أن أسباب التضخم تعود أساساً إلى أسباب نقدية. فالمعدلات المرتفعة للتضخم لا يمكن أن تتحقق من دون أن يرافقها أو يسبقها زيادة ملموسة في عرض النقد. وتشير تقارير صندوق النقد الدولي<sup>(٢٠)</sup> إلى أن معدل النمو النقدي السنوي خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩ كان أكبر في الأقطار التي مرت بمعدلات تضخم مرتفعة منه في البلدان التي تعرضت لمعدلات تضخم منخفضة. وقد وجد أن هناك علاقة قوية وموجبة بين معدل النمو النقدي سنوياً، من جهة، وبين معدل التضخم سنوياً من الجهة الأخرى وذلك في الأقطار التي تعاني من ارتفاعات كبيرة في معدلات الأسعار. كما تشير تلك التقارير إلى أن الدول التي استخدمت التمويل المصرفي للعجز المالي قد فعلت ذلك بسبب ضعف هيكلها الاقتصادية وانخفاض حصيلة الضرائب فيها، وكذلك ضالة مدخرات القطاع الخاص وتخلف الأسواق النقدية والمالية فيها<sup>(٢١)</sup>. وهكذا نجد علاقة وثيقة وإيجابية بين التضخم والعجز المالي، إذ وجد أن متوسط العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو أكبر بكثير في الأقطار التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة منه في الأقطار التي تنخفض فيها معدلات التضخم هذه<sup>(٢٢)</sup>.

هذا من حيث النمو النقدي (gm) ومصادره.

أما من حيث معدل النمو الاقتصادي (gy) فإنه بدأ بالانخفاض تدريجياً منذ بدأت الحرب مع إيران عام ١٩٨٠. حتى وصل الصفر عملياً بعد عام ١٩٨٥ وذلك عند احتسابه بالأسعار الثابتة.

فحتى الزيادة في الصادرات النفطية منذ أواسط الثمانينات استوعب معظمها التدهور في أسعار النفط بعد عام ١٩٨٦. كل ذلك أدى إلى جعل معدلات النمو الاقتصادي سالبة أو أواخر عقد الثمانينات ولكن هذه المعدلات السالبة أصبحت منذ فرض الحصار الاقتصادي في آب ١٩٩٠ ذات حجم فائق، إذ ربما انخفض الإنتاج القومي الإجمالي بحدود ٣٠٪ خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ ويحدود ٥٠٪، وحتى أواسط عام ١٩٩٢.

أما المرونة الداخلية للطلب على النقد (h) فلا تتوقع لها أن تكون كبيرة، بل نتوقع ألا تزيد قيمتها على الواحد<sup>(٢٣)</sup> وذلك للأسباب التالية:

IMF, World Economic Outlook, (May, 1990). PP.56-58.

(٢٠)

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) انظر: بشار أحمد العراقي، المحددات الرئيسية للطلب على النقود في البلدان النامية (١٩٦٩ - ١٩٨٨)، =

(١) انخفاض مستويات معيشة شريحة مهمة من السكان، خاصة في ظل التضخم المفرط السائد، مما يلجئ السكان إلى إنفاق جَلّ دخولهم النقديّة إن لم يكن كلها، لأغراض استهلاكية، أي أن الطلب على النقود هو في معظمه إن لم يكن في كله طلباً عليها لأغراض المعاملات<sup>(٣٤)</sup>.

(٢) التضخم المتوقع - توقع ارتفاع الأسعار بمعدلات أكبر وبصورة متسارعة استناداً إلى التجارب الماضية للسكان، خاصة بعد عام ١٩٩٠، مما يدفع بهؤلاء إلى التخلص من نقودهم التي تتآكل قيمتها الحقيقية باستمرار وبصورة متزايدة، ويجعلهم يفضلون عليها الموجودات الحقيقية التي ترتفع قيمتها النقديّة باستمرار.

(٣) تدهور القيمة الحقيقية للأرصدة النقديّة الاسمية، وتوقع تزايد هذا التدهور في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار، مما يدفع بالأفراد نحو التخلي عن أرصدهم النقديّة تلك باتجاه موجودات تتزايد قيمتها الحقيقية باستمرار.

(٤) تدهور سعر صرف الدينار في السوق الموازية، مما يجعل الأفراد يفضلون العملات الأجنبية والذهب كلياً تقريباً، فلا يحتفظون بأرصدة نقديّة اسمية (بالدينار) إلا بالحد الأدنى اللازم لتمشيط معاملاتهم اليومية الضرورية.

(٥) الشحّ السلعي الواسع، وتقدم السلع المعمرة الموجودة وشدة الحاجة لقطع الغيار والاعتماد بشكل كبير على المستلزمات الأولية والسلع المستوردة ذات الكلفة العالية لدى المنشأ الأجنبي أصلاً. كل ذلك يجعل المرونة الدخلية للطلب على النقد في العراق أحادية في اعتقادنا وهي على أية حال فرضية تحتاج إلى إثبات إحصائي وكمي لا يتيسر لنا حالياً، ولكننا نعتقد أننا قريبون منه إلى حد ما في ظل التبريرات التي سقناها أعلاه.

في ظل هذه المعلومات والافتراضات، كم يجب أن يبلغ معدل التضخم في العراق حالياً، وكم بلغ منذ عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٨ وهي السنة التي توقفت فيها الحرب مع إيران؟

يبين الجدول التالي معدلات التضخم المحتسبة في ظل الافتراضات التالية:

- (١) معدل نمو نقدي سنوي وسط بين ٢٥٪ و ٣٠٪ - أي بحدود ٢٧,٥٪ سنوياً.
- (٢) معدل نمو نقدي سنوي ٢٥٪.
- (٣) معدل نمو نقدي سنوي ٣٠٪.
- (٤) معدل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بنسبة ٣٠٪.

= رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ١٤٣ - ١٤٧، وص ١٦٦.  
(٢٤) أي ليس هناك طلب نقدي لأغراض المضاربة وذلك بسبب ضالة إن لم يكن غياب، أثر سعر الفائدة وغياب الأسواق المالية والنقديّة المنتظمة وعدم توافر موجودات مالية كافية وذات عوائد مغرية أو مواصفات جذابة بالنسبة للمستثمرين.

- (٥) معدل انخفاض في الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٢ بنسبة ٥٠٪.
- (٦) مرونة دخلية للطلب على النقود مساوية لواحد (١).

معدل التضخم gp %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (gy) %	المرونة الدخلية للطلب على النقود (h)	معدل النمو النقدي السنوي - gm %
٥٥٪	(٣٠-)	١	٢٥ (١)
٥٧,٥٪	(٣٠-)	١	٢٧,٥ (٢)
٦٠٪	(٣٠-)	١	٣٠ (٣)
٧٥٪	(٥٠-)	١	٢٥ (٤)
٧٧,٥٪	(٥٠,-)	١	٢٧,٥ (٥)
٨٠٪	(٥٠-)	١	٣٠ (٦)

من الملاحظ أن معدلات التضخم المحتسبة حتى في ظل الافتراضات التي قد تكون مبالغاً فيها، هي أقل بكثير من معدلات التضخم التي أشرنا إليها سابقاً والتي تجاوزت في بعضها الـ ٥٠٪ سنوياً ووصلت بالنسبة للسلع الغذائية إلى أكثر من ١٠٠٪ سنوياً، خاصة في السنة الأخيرة (١٩٩٢). ولعل السبب الأساس في هذا الاختلاف هو أثر عامل (التضخم المتوقع) خصوصاً والتوقعات عموماً بشأن استمرار الحصار الاقتصادي والشح السلعي، مما يدفع بالأسعار نحو الأعلى ويجعل معدلات التضخم الفعلية أعلى بكثير من معدلاتها المحتسبة. كما أن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك الأرقام الخاصة بعرض النقد ومعدلات النمو فيها قد لا تكون دقيقة في الغالب مما لا يسبغ على معدلات التضخم المحتسبة كثيراً من المصداقية - وهو ما يصدق على معظم الدول النامية إن لم يكن كلها.

والمهم في الأمر أن النتيجة التي يمكن الوصول إليها من هذه المعلومات مهما كانت غير دقيقة، هو أنها تشير إلى أن التضخم الذي يجتاح الاقتصاد العراقي حالياً يعود ليس إلى أسباب نقدية صرفة وإنما إلى عوامل حقيقية وأخرى نقدية. فالانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي مع الزيادات الضخمة في عرض النقد، خاصة منه العملة في التداول، هما المسببان الرئيسان لمعدلات التضخم المفرطة واستمرار تناميها منذ عام ١٩٩٠. غير أن أثر (هزة العرض) الناتجة عن الحصار الاقتصادي، وبالتالي التدهور في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك السياسة المالية التوسعية والعجز المالي الكبير والمتواصل، اللذين سادا الاقتصاد العراقي طيلة عقد الثمانينات، ومن ثم تفاقمها منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن، لم يكونا ليسيبا التضخم الفائق الجاري حالياً لو لم يصاحبهما نمو نقدي واسع جداً، خاصة بشكل إصدار نقدي كبير ومتواصل ناتج عن تمويل مصرفي، مركزي وتجاري، للعجز المالي

المذكور<sup>(٢٥)</sup> الذي نتج عنه دين حكومي واسع انعكس بصورة مهمة في النقد القاعدة Base Money من خلال ائتمان البنك المركزي إلى الحكومة. وقد صاحب ذلك ميل الدين الحكومي الحقيقي لأن يرتفع مع التضخم، مما يجعل الأخير حدثاً ذا إمكانية كبيرة على الانفجار وذاتي التولد. ويزيد التضخم ذاته من اقتراض الحكومة من البنك المركزي، مما يوسع من النقد القاعدة ومن عرض النقد للذين يزيدان بدورهما من معدل التضخم الذي يضاعف من العجز المالي الحكومي... الخ.

إن هذه الحقيقة تميل إلى أن تولد عملية يصعب احتواؤها. ولأسباب مثل هذه يبرهن عرض النقد عموماً على أنه المتغير الأكثر تحدياً لإمكانية التنبؤ به في الأقطار الأقل نمواً، كما في العراق، بسبب السلوك غير الثابت للعملة والاحتياجات الفائضة وهيمنة الحكومة وميزان المدفوعات في سلوك القاعدة النقدية<sup>(٢٦)</sup>.

٢ - معيار الإنفاق الكلي (الطلب الكلي): في الوقت الذي توقف فيه عملياً النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ - بل وتناقص في الواقع كما أشرنا إليه أعلاه، خاصة في الفترة اللاحقة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ - فإن الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي بقي يتزايد بمعدلات كبيرة، متمثلاً بالإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري (إجمالي الإنفاق على تكوين رأس المال الثابت)، مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة ومتصاعدة بين الطلب الكلي والعرض الكلي من السلع والخدمات بلغت ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتفعت حصة الاستهلاك الأسري من الناتج المذكور من ٢٢,٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٩٪ عام ١٩٩٠، وارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي من ١٥,٣٪ في العام الأول إلى ٣١,٥٪ في العام الأخير<sup>(٢٧)</sup>. وإذا قدرنا أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ بنسبة ٥٠٪ مما كان عليه عام ١٩٩٠، وأن الإنفاق الإجمالي قد زاد، وسيزيد بنسبة ٢٠٪ في العامين الأخيرين مما كان عليه في ذلك العام (١٩٩٠)، فإن من المقدر أن تصل نسبة الفجوة التضخمية (الطلب الكلي - العرض الكلي) إلى ما يزيد عن ٣٠٠٪ عام ١٩٩١ وما يقرب من ٤٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٢. وهي فجوة ضخمة حقاً تفسر بما لا يدع مجالاً للشك معدلات التضخم المفرطة التي حدثت أو التي يتوقع لها أن تتحقق عام ١٩٩٢ في ظل الحصار الاقتصادي، وتوقف الصادرات النفطية، وتدهور المركز الخارجي للقطر، ونضوب احتياطياته الأجنبية، وتجميد أرصده النقدية في الخارج، وتصاعد الإنفاق والعجز المالي الحكوميين الممولين مصرفياً، وأخيراً وليس آخراً الزيادة الضخمة في عرض النقد والنمو الكبير في قاعدة النقد الأساس مقابل تدهور خطير في العرض والإنتاج الكليين من السلع والخدمات.

(٢٥) Dornbusch and Fischer, Op. Cit., PP.441-443.

(٢٦) W.L.Coats and D.R. Khatkate. «Money and Monetary Policy in Less Developed Countries, Survey of Issues and Evidences» in Coats and Khatkate, (Eds.) Money and Monetary in Less Developed Countries, Survey of Issues and Evidences, (Oxford: Pergamon, 1980). P.18.

(٢٧) وزارة التخطيط العراقية، هيئة التخطيط الاقتصادي، تطور أوجه الإنفاق في العراق، ١٩٩٠، ص ٢٢.



## رابعاً: طبيعة التضخم في العراق: هل هو تضخم جامح أم تضخم مفرط؟

إذا كان معيارنا للتضخم الجامح هو معدل تضخم ذي رقمين ومن فئة الـ ٢٠٪ ومضاعفتها سنوياً، فإن مثل هذا التضخم بدأ حتماً عام ١٩٨٠ عندما ارتفعت الأسعار في العام المذكور مقارنة بالعام الذي سبقه، عام ١٩٧٩، وبأسعار عام ١٩٧٤، بمعدل ٢٦٪ ثم زادت عام ١٩٨١ إلى ٣٩٪، ووصلت عام ١٩٨٧ إلى ٤٧٪، ثم قفزت عام ١٩٨٨ إلى ٨٣٪، وأخيراً وصلت عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٧,٥٪ متجاوزة حاجز الـ ٢٠٠٪ سنوياً. أما بعد عام ١٩٨٨، وبأسعار ذلك العام، فقد وصل معدل التضخم عام ١٩٩١ إلى ٣٦١,٩٪. وعليه فإن من المحقق أن التضخم في العراق طيلة عقد الثمانينات بالأرقام القياسية الرسمية - هو تضخم جامح لا ريب فيه ثم أصبح تضخماً مفرطاً بدءاً من عام ١٩٨٩، هذا علماً بأن الأرقام الرسمية تخضع لبعض التحفظات التي أشرنا إليها ومن أهمها كون العديد من الأسعار محددة مركزياً، وبالتالي فإنها رسمية، تميل إلى جعل الرقم القياسي متغيراً تنازلياً. كما أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يخضع لتحفظ آخر مهم وهو إعطاء أوزان غير دقيقة لمختلف فقرات الرقم القياسي المذكور، ومن أهمها الوزن المنخفض نسبياً المعطى لفقرة (الإيجار). فلو أزلنا هذه التحفظات لكان ممكناً القول بأن معدلات التضخم كانت ستكون أعلى مما تعلنه الدوائر الرسمية المعنية.

هذا فيما يخص الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. أما إذا أخذنا قطاع المواد الغذائية لاختلف الوضع كثيراً، إذ تجاوزت معدلات التضخم حاجز الـ ١٠٠٠٪ سنوياً ففي حين وصل معدل التضخم السنوي في إجمالي المواد الغذائية إلى أكثر من ٥٤٠٪، أو ما يقرب من ٥٠٪ شهرياً، فإنه تراوح بالنسبة لبعض المواد الغذائية كالرز والسكر والشاي والطحين والعدس والبيض ولحم الدجاج ما بين ٩٠٠٪ إلى ٥٥٠٠٪ سنوياً - وذلك في أوائل العام ١٩٩٢، وحسب أسعار السوق الفعلية وليس الرسمية وقياساً إلى عام ١٩٨٨. وبهذا المعنى فإن التضخم في أسعار المواد الغذائية، وبالتأكيد كثير غيرها، كالأثاث والمشترىات والدهون والزيوت والدخان والألبسة والنقل والإيجارات هو ذو طبيعة مفرطة وليست مجرد جامحة. ولما كانت المواد الغذائية تؤلف ما يقرب من نصف ميزانية الأسرة، فإن الأثر الكلي على التضخم يجعل الأخير قطعاً في مستوى التضخم المفرط وذلك في العام ١٩٩٢.

وللتدليل على أن التضخم كان ولا زال مفرطاً يلاحظ أن معدلات الارتفاع في الأسعار قد فاقت دائماً تقريباً معدلات الزيادة في عرض النقد، وهي خاصية مهمة ثبتت من تجارب ألمانيا وغيرها مع التضخم المفرط الذي حدث فيها في العشرينات والأربعينات كما تمت الإشارة إليها سابقاً. ففي الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٩٢ كانت معدلات الارتفاع في الأسعار وعرض النقد بالمعنى الضيق كما يلي:

السنة	معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (%) ( <sup>(1)</sup> ١٩٧٣ = ١٠٠)	معدل التغير في عرض النقد (%) <sup>(٢)</sup>
١٩٨٢	٣١	٢٤,٨
١٩٨٣	٣٢	١٠,٩
١٩٨٤	٢٤	٠,٠٠٥-
١٩٨٥	١٥	٥,٠
١٩٨٦	٤	(٣)٢١,٠
١٩٨٧	٤٧	٢١,٠
١٩٨٨	٨٣	٢١,٠
١٩٨٩	٣٠	٢١,٠
١٩٩٠	٢٥٧,٥	(٢)٢٥,٠
١٩٩١	(٤)٣١٦,٩	(٢)٢٥,٠
١٩٩٢	ما يزيد على ١٠٠٠%	(٢)٣٠,٠

- (١) وزارة التخطيط العراقية، تطور أسعار المستهلك للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ وعلاقتها بالانفاق الاستهلاكي للفرد في العراق، آب، ١٩٨٩.
- (٢) البنك المركزي العراقي، حتى عام ١٩٨٥.
- (٣) افترض الباحثان أن معدل نمو عرض النقد بالمعنى الضيق بقي بحدود ٢١٪ سنوياً حتى عام ١٩٨٩ وذلك استناداً إلى معدلات النمو النقدي في الفترات السابقة وكذلك استمرار الحكومة في تمويل العجز في الميزانية العامة تمويلاً مصرفياً.
- (٤) بأرقام عام ١٩٨٨.
- (٥) نسب مقدرة على أساس تزايد معدل النمو النقدي بنسبة ٤٪ في كل من عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ٥٪ في عام ١٩٩٢ مقارنة بمعدل النمو المقدر لعام ١٩٨٩.

ومن الواضح أن الأسعار قد ارتفعت بسرعة تزيد على السرعة التي نما بها عرض النقد، وبالتالي فإن القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية قد انخفضت باستمرار، مما يفسر الهروب من الاحتفاظ بالنقود باتجاه الموجودات الحقيقية، كالعقارات و سلع الاستهلاك الدائمة والذهب والمجوهرات والعملات الأجنبية. أي أن الطلب على الدينار كمستودع للقيم قد انخفض بشكل كبير، وحل محله الدولار بشكل خاص في تأدية هذه الوظيفة، ولكن الدينار بقي مع ذلك وسيلة دفع ومبادلة مما يعكس قوة الممارسة الاجتماعية الراسخة ويدل على أهمية تلك الوظيفة الأساسية للدينار. ولكن مع هذا فإن الدولار قد أصبح وسيلة التقويم الأساسية، في حين استمر الدينار وسيلة التداول السائدة. وللتدليل على مدى الانخفاض في القيمة الحقيقية للدينار، يلاحظ أنه في حين يقدر أن عرض النقد قد زاد بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٢ بمقدار يزيد قليلاً عن ثلاث مرات، فإن الأسعار قد ارتفعت ما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢ فقط بما يقرب من خمس مرات، وما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٠ بما يزيد على سبع مرات، وقد تصل الأسعار عام ١٩٩٢ إلى حوالي عشر مرات أسعار ١٩٨٨.

وبذلك يمكن القول إن القيمة الحقيقية للدينار العراقي قد انخفضت عام ١٩٩٢ إلى  $\frac{1}{10}$  قيمتها عام ١٩٨٨ وإلى أقل من ذلك بكثير بالنسبة لقيمتها عام ١٩٧٤.

### خامساً: التحليل الاقتصادي للتضخم

يوجي التحليل الأولي للتضخم في العراق بسيادة عاملين أساسيين في أحداثه وهي:

أولاً - الحصار الاقتصادي الشديد الذي مثل صدمة عرض نتج عنها شح سلعي واسع مارس ضغطاً على منحني عرض السلع والخدمات فنقله يساراً.

وثانياً - التمويل المصرفي الواسع للعجز الحكومي الذي سبب ضغطاً على منحني الطلب الكلي على السلع والخدمات فتحول يميناً...

العامل الأول حقيقي، أما العامل الثاني فنقدي، وقد نتج عن العامل الحقيقي شح سلعي تولد عن توقف الاستيرادات جزئياً وارتفاع تكاليفها بسبب التصاعد في أسعارها، وفي تكاليف شحنها ونقلها والتأمين عليها وخبزها. بالإضافة إلى تكاليف الوسطاء العديدين وكون سوقها سوق بائعين.

يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدينار، أو ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، خاصة بالنسبة للدولار، بنسبة كبيرة مقارنة بالسعر الرسمي للدينار - والذي هو مغالى فيه أصلاً وبدرجة كبيرة - مما نتج عنه ارتفاعات محسوسة في أسعار السلع المستوردة جميعاً خاصة الغذائية منها، وهي التي تشكل حالياً الجزء الأكبر من الطلب المحلي على السلع المذكورة. فإذا زدنا على ذلك، هوامش الربح المرتفعة التي يفرضها البائعون المحليون، وكثرة الوسطاء، فإن آثار ذلك على أسعار السلع المعروضة تصبح واضحة. ليس هذا فقط، وإنما هناك ظاهرة مهمة تبرز في مثل هذه الحالات، وهي أن هناك جزءاً من المعروض السلعي يقوم البائعون بحجبه عن السوق متمثلاً بخزيرين سلعي يبقى بعيداً عن متناول المشترين ويهدف منه البائعون المضاربة في أسعاره، مما يخلق ارتفاعات اصطناعية اضافية في أسعار السلع المعروضة، فيفاقم بذلك من معدلات التضخم السائدة. وربما يشكل هذا الخزيرين جزءاً كبيراً من كميات السلع المتاحة التي لو عرضت كلها وبمعدلات معقولة لحدت كثيراً من الانخفاضات في الأسعار.

كما يتولد الشح السلعي عن تراجع شديد في الإنتاج المحلي، وانخفاض شديد في مرونة العرض السلعي ناتجة عن عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بشكل كامل أو كفاء نظراً إلى أن نسبة كبيرة من مستلزماتها هي ذات منبع استيرادي أجنبي.

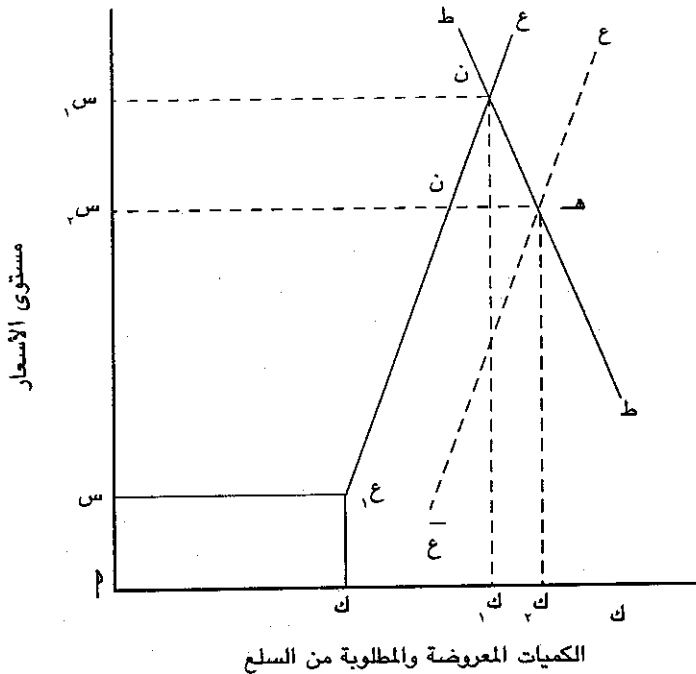
وتؤدي هذه العوامل كلها، بالضرورة إلى نتيجتين اثنتين مهمتين هما:

(١) إن منحني العرض الكلي السوقي سينتقل إلى اليسار، خاصة بسبب تصاعد تكاليفه بالشكل الذي أوردناه أعلاه.

(٢) إن مرونة العرض تصيح، ولأسباب ذاتها، منخفضة بشكل كبير لعدم قدرة العرض على التجاوب بسرعة وسهولة للتغيرات الكبيرة في الأسعار، إمّا لأسباب تلقائية، كعدم القدرة على استغلال الطاقة الانتاجية بدرجة كاملة أو كفاءة، أو لأسباب كيفية ناتجة عن تلاعب البائعين وحجب جزء كبير من العرض عن السوق.

أما العامل الثاني النقدي، فيتمثل بالزيادة الكبيرة في الطلب النقدي السوقي الناتجة أصلاً عن التمويل المصرفي للعجز المالي الحكومي الذي سببه الإنفاق الحكومي الواسع، مما دفع بمنحنى الطلب السوقي إلى اليمين بعيداً، فعجل بذلك من الارتفاع الشديد في الأسعار، وبصورة متواصلة. وقد خلق ذلك ليس فقط طلباً واسعاً شديداً، وإنما قليل المرونة أيضاً، بمعنى أن الارتفاع في الأسعار لن يقلل كثيراً من حجم الطلب إلا بدرجة محدودة وهو أمر ينتج عن توقعات المستهلكين المتشائمة وغير المرنة بشأن وفرة السلع وارتفاع أسعارها مستقبلاً. وهنا تلعب التوقعات، والأسعار المتوقعة، دوراً أساسياً في زيادة حجم الطلب من ناحية، وفي انخفاض مرونته السعرية من ناحية أخرى. وهو ما أكدت عليه النتائج التي توصل إليها الباحثون الاقتصاديون حول التضخم المفرط في البلدان الأوروبية كما أشرنا إليها أعلاه.

هذه الحقائق الأساسية يمكن توضيحها، وبيان النتائج التي تتمخض عنها بالنسبة للأسعار، في الشكل التالي:



في هذا الشكل افترضنا أن حجم الطلب السوقي المحلي على السلع  $A$ ، تغطي البطاقة التموينية حوالي ٥٠٪ منه، أو ما مقداره  $A$  ( $= E, S$ ). ونظراً إلى أن الدولة توفر هذه الكمية بسعر ثابت ومنخفض ( $A, S$ ) فإن منحني العرض هنا سيكون تام المرونة. ولكن بعد تغطية هذه النسبة من الطلب يبدأ منحني العرض الطبيعي  $E, S$  بالارتفاع بعد النقطة  $E, S$ ، مشكلاً منحني عرض إيجابياً شديد درجة الميلان، أو منخفض المرونة للأسباب التي أوردناها أعلاه. كما أن هذا المنحنى يمثل العرض الفعلي في السوق المحلية لأنه يستثني المخزون السلعي المتعمد الذي يقوم به البائعون مضاربة وباستهداف رفع الأسعار وتحقيق أرباح إضافية. لذا فإننا إذا أضفنا هذا الخزين وطرحناه في السوق لكان لدينا منحني عرض آخر ممكن هو ( $E', S'$ ) له تقريبا نفس مواصفات المنحنى الأول  $E, S$  ولكنه أقل مرونة لأن استجابته للتغيرات السعرية تكون أقل بسبب توقعات البائعين لشح سلعي أشد وارتفاعات أكبر في الأسعار. ويلاحظ أن المخزون يقل كلما ارتفعت الأسعار، ويزداد كلما انخفضت<sup>(٢٨)</sup>. (كما توضحه المسافة بين  $E, S$  و  $E', S'$ ).

أما المنحنى  $S, P$  فهو يمثل الطلب السوقي الذي يكون كبيراً وقليل المرونة كذلك للأسباب التي ذكرناها آنفاً.

ويتحدد السعر السوقي الحر عندئذ في النقطة ( $N$ ) التي يتقاطع فيها منحني العرض الفعلي  $E, S$  والطلب السوقي  $S, P$  ويتحدد السعر في  $S, P$ ، وهو سعر يفوق كثيراً السعر الحكومي ( $S$ ). ولو طرح البائعون خزينهم السلعي لانخفضت الأسعار جزئياً إلى  $N'$  ( $= S, P$ ) الذي سيبقى يفوق السعر الحكومي ( $S$ ) بدرجة كبيرة. في كلتا الحالتين لن تغطي الكميات المعروضة سوى جزء محدود من الطلب السوقي يتمثل بـ ( $K, S$ ) في الحالة الأولى (من دون خزين)، وبـ ( $K, P$ ) في الحالة الثانية عند طرح الخزين، ويبقى في الحالة الأخيرة جزء من الطلب السوقي الكلي متمثلاً بـ ( $K, P'$ ) غير مغطى، معبراً بذلك عن شح سلعي مستمر ولو بدرجة أقل مما في الحالة الأولى.

وفي كل الأحوال لن يمكن للأسعار بأن تنخفض إلى مستويات أقل إلا بزحف العرض السوقي إلى اليمين بدرجة كافية، وهو أمر صعب في ظل الحصار الاقتصادي القائم، أو بتحول منحني الطلب إلى اليسار، وهي حالة غير متوقعة في ظل العجز المالي والإنفاق الحكوميين الواسعين للمولين مصرفياً والمؤدين إلى زيادات ضخمة في المعروض النقدي الفعال وبالتالي بالطلب السوقي الكلي.

(٢٨) يمكن نظرياً أن نضيف خزين البائعين إلى طلب المشتريين على اعتبار أنه يمثل طلباً سوقياً إضافياً مما سيدفع بمنحنى طلب السوق إلى اليمين إلى مسافة أبعد مما في الشكل الوارد مما سيزيد من أسعار السوق، وبالتالي من معدلات التضخم، فيجعل المستوى السائد للأسعار أعلى مما يظهر في الشكل غير أن الضعف في هذا التحليل يكمن في إضافة طلب تضاربي إلى طلب غير تضاربي تختلف أهدافهما ويتباين القائمون بهما. فهدف الطلب التضاربي هو الربح في حين أن هدف الطلب غير التضاربي هو الإشباع الاستهلاكي. ويقوم البائعون بالأول، بينما يقوم المستهلكون بالثاني وبالتالي يصعب جمعهما لعدم تجانس الطلبين.

إن المعنى الاقتصادي لذلك هو أن التضخم المفرط الذي يسود الاقتصاد العراقي حالياً لا يمكن تفسيره ببساطة تفسيراً (تقويمياً) عازين إلى النمو النقدي المفرط الدور الأساسي في إحداثه وتعميقه كما يذهب إليه النقويون، ومنهم CaGan الذي أشرنا إليه، وإنما قد تأصل، كما نعتقد، في الجانب غير النقدي من الاقتصاد الوطني، وهو الجانب السلعي الذي شحت موارده وجفت مصادره بسبب الحصار الاقتصادي. ذلك هو التفسير غير (النقوي) للتضخم الحالي في مبدأه على الأقل. أما بعد أن حدث الشح السلعي فارتفعت الأسعار بشكل رهيب، فإن التوسع النقدي المفرط يلعب الدور الأساسي في تسارع التضخم منذ أواسط عام ١٩٩٠ وحتى الآن. وهو ما ذهب إليه Kaufman و Ball سابقاً من أن الزيادات غير الطبيعية في عرض النقد، والشح غير الاعتيادي في السلع يؤثران على حالة التوقعات حول الأسعار، فيضعان أساساً لتضخم مفرط، تصبح فيه علاقة عرض النقد بالطلب على الموارد مباشرة وأتية، وذلك من خلال الإنفاق الحكومي الواسع وهو ما يحدث في العراق حالياً.

هذا هو واقع الحال في أوائل التسعينات، فكيف نفسر التضخم الجامح في عقد الثمانينات؟ هل كان النمو النقدي هو الدافع الأساسي فيه؟ الجواب قطعاً هو بالإيجاب. فلم يكن هناك في ذلك الوقت شح سلعي كما هو الوضع الآن، ولم يكن هناك حصار اقتصادي، ولكن كانت هناك حرب استدعت تحويل بعض الانتاج والاستيرادات نحو سد الحاجات الدفاعية، ولكن الدعم الحكومي للأسعار والرقابات عليها وتحديد بعضها، يسرت كلها منع الأسعار في أول الأمر من الجموح وذلك حتى عام ١٩٨٧ عندما عكست الحكومة سياستها وخفضت من الرقابات الرسمية وسمحت للأسعار بالتحرك بحرية أكبر، في وقت تزايد فيه عرض النقد، مما أحدث في أواخر العقد ارتفاعات أكبر في الأسعار مسبباً بذلك تضخماً جامحاً بدأت بوارده منذ أوائل الثمانينات، وانقلب إلى تضخم مفرط في التسعينات. وقد أكد البحث على أهمية العوامل النقدية في أحداث التضخم الجامح في الثمانينات بصورة لا تقبل الشك ولا يحتمل أن تثير تساؤلات نافية لذلك.

### سادساً: ما الحل: كيف يمكن معالجة التضخم؟

يقول أحد الاقتصاديين، وبحق، إن التضخم كلما طال، تزايد وتفاقم، وإننا كلما تماشنا معه، ضعف رد فعلنا الغريزي والإيجابي ضده، وأن القضاء عليه هو أمر مكلف بقدر ما ان استمراره هو عملية مكلفة أيضاً. لذا فإن من الضروري التوصل إلى توازن بين كلفة توصله وكلفة إيقافه. وقد لا يكون ذلك سهلاً ما دامت تكاليف إزالته قصيرة الأجل في حين أن منافعها لا تتحقق إلا على المدى الطويل<sup>(٢٩)</sup>. وما إذا كانت تكاليف إزالته مرتفعة أم

(٢٩) P. Browning, *Economic Images: Current Economic Controversies*, (London: Longman, 1983). P.136.

لا هي في الأساس مسألة يتصف الحكم فيها بكونه سياسياً أكثر منه اقتصادياً<sup>(٣٠)</sup>. وهو أمر أوضح ما يكون عليه واقع الحال في العراق في الوقت الحاضر (١٩٩٢). ان التضخم هو عملية Process، وليس مجرد ظاهرة Phenomenon. لذا فإن ما يجب معرفته هو الآلية التي تدور بها رحى التضخم الطاحنة وكيف يمكن إيقافها. فباستطاعتنا تحديد الحوادث والمجريات والأفعال التي بدأت التضخم. وهو ما فعلناه بالنسبة للعراق: الحصار الاقتصادي، الشحّ السلعي، شحّ الموارد المالية، العجز المالي الحكومي، التمويل المصرفي للعجز من خلال الديون الحكومية العامة، التوسع النقدي... الخ. ولكن الفعل الذي بدأ التضخم هو أقل أهمية بكثير من العوامل التي تديم التضخم. فليس أصل Genesis التضخم هو ما يجب الاهتمام به وإنما ديناميكية وأسباب ديمومته<sup>(٣١)</sup>.

إنّ التضخم هو مشكلة سياسية أكثر منها اقتصادية. فهناك عوامل قوية، غير اقتصادية تحدد معدل التضخم. وبالتالي فإن من المؤكد أن تصميم طرق عملية للتعامل معه هو أيضاً مشكلة تقع بدرجة رئيسية خارج علم الاقتصاد التقني<sup>(٣٢)</sup>. وهو أمر يصدق تماماً على العراق في الظروف الراهنة التي يمر بها، محلياً واقليمياً وقومياً ودولياً. فالأزمة الاقتصادية التي يمر بها هذا القطر حالياً - بما فيها أزمة التضخم - هي ذات طبيعة سياسية أكثر منها اقتصادية. لذا فإن حلها هو سياسي كذلك، في معظمه إن لم يكن في كله. فالشحّ السلعي (هزة العرض) ناتج عن الحصار الاقتصادي المحكم القائم على عوامل سياسية. والنمو النقدي الواسع والمطرد هو أيضاً حصيلة إنفاق حكومي مفرط ممول مصرفياً ويخضع بدوره لعوامل سياسية بقدر ما يخضع لمتطلبات اقتصادية. لهذا لا نرى حلاً سريعاً وحاسماً للأزمة المستفحلة إلا من خلال اجراءات سياسية فعالة يتوجب على الحكومة القيام بها. وهي أدرى بها وأهلها.

أما على المدى القصير، فنحن لا نرى أكثر من محاولة رفع كفاءة الإنتاج المحلي، وإعادة تشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة اعتماداً، في الأساس على الموارد المتاحة محلياً، وتقليل الاعتماد على المستلزمات المستوردة قدر المستطاع، ومحاولة التوسع في البطاقة التموينية من حيث كميات السلع وأنواعها الموزعة والمدعومة مركزياً لحماية للفئات الشعبية ذات الدخل المحدود والواطنة. هذا بالإضافة إلى ضرورة الضغط على القطاع الخاص لكي يقنع بهوامش ربح معقولة ولكي يفرض أسعاراً معتدلة ولكن مجزية ولكي يشعر بمسؤوليته الاجتماعية ويلتزم بالمبادئ الإنسانية والخلقية في التعامل مع المواطنين الذين سحقهم التضخم حتى العظم.

ومن ناحية الطلب، ليس لنا إلا أن ندعو إلى عقلنة الإنفاق الحكومي، ورفع كفاءته، ومنع الهدر والإسراف فيه، وتوجيهه نحو حقول الإنتاج التي تشبع بشكل خاص الحاجات الأساسية للسكان والاهتمام بالجانب المدني منه بدرجة رئيسية.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥ - ١٥٦.